

تشرين الثاني ٢٠٢٢

المشهد الاقتصادي في الشرق الأوسط

دول مجلس التعاون الخليجي تبدو مستعدة لمواجهة الركود العالمي المتوقع في العام ٢٠٢٣

كما سنبحث في هذا التقرير في التطورات التي يشهدها قطاع الهيدروكربون بشكل مفضل، بالتزامن مع تنفيذ مجموعة أوبك+ أولى خطواتها لخفض الإنتاج منذ مايو ٢٠٢٠. وعمدت المنظمة إلى تمديد اتفاق تعاونها لغاية العام ٢٠٢٣ لتكون قادرة على الاستجابة للتطورات الحاصلة في حال مارس التباطؤ العالمي ضغوطاً على الطلب، على الرغم من التوقعات الراهنة التي تشير إلى استمرار نمو الطلب الكبير على النفط.

لا يمكن لتخفيضات مجموعة أوبك+ التي تدخل عامها السابع أن تستمر إلى الأبد. فدول مجلس التعاون والعراق تتحمل أكثر من نصيبها العادل من خفض الإنتاج نظراً إلى الخطوط الأساس للإنتاج التي تُعدّ منخفضة مقارنةً بقدرات إنتاجها الكاملة. وتقوم معظم هذه الدول بالاستثمار بشكل كثيف في زيادة قدراتها الإنتاجية ما سيؤدي إلى اتساع الفجوة أكثر فأكثر بين الحصص المحددة والقدرات الإنتاجية - فعلى سبيل المثال، قد تصل القدرة الإنتاجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول العام ٢٠٣٠ إلى ٦ ملايين برميل يومياً، أي ضعف حصتها الحالية التي حدّتها مجموعة أوبك+. كما سيمارس ذلك المزيد من الضغوط على المجموعة لمراجعة الخطوط الأساس إلى ارتفاع.

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يكون العام ٢٠٢٣ العام الأسوأ الذي يشهده النمو العالمي منذ عام ٢٠٠٩، باستثناء العام ٢٠٢٠، حيث سيواجه ثلث سكان العالم على الأقل حالات ركود. لكن في ظل مراجعة آفاق معظم الدول إلى انخفاض، تمّت مراجعة توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي إلى ارتفاع طفيف خلال العام ٢٠٢٣.

من المتوقع أن يساهم استمرار تدفق الإيرادات النفطية الكبيرة في تمكين الحكومات من زيادة إنفاقها، ما من شأنه أن يخفف من وطأة مثل هذه الحالات التي قد تواجهها الاقتصاديات غير النفطية. مع ذلك، تشكّل معدلات الفائدة المرتفعة، التي تتعقب معدل الاحتياطي الفيدرالي إلى حدّ كبير، حاجزاً محتملاً يحول دون الوصول إلى الائتمان.

من الناحية الإيجابية، من الممكن أن يكون معدل التضخم قد بلغ ذروته في دول مجلس التعاون، ليسجل مستوى أقل من ذلك الذي حققته الولايات المتحدة بواقع النصف، ومن المتوقع أن ينحسر بسرعة وصولاً إلى معدل سنوي معتدل عند ٢٪ - باستثناء الدول المستوردة للنفط في المنطقة، على غرار مصر، التي تواجه توجهات تضخمية أكثر صعوبة.

أما بالنسبة إلى أعداد الإصابات بفيروس كورونا فعادت انخفاضها في دول مجلس التعاون، بعد الموجة الوجيهة التي شهدتها مطلع فصل الصيف، في الوقت الذي سجلت فيه بعض الدول عدداً أقل من الوفيات أو لا حالات وفاة طوال أشهر عديدة. ويُعتبر هذا المنحى من بين العوامل التي ساهمت في انتعاش قطاع السياحة، حيث تجاوزت المعدلات في العديد من دول مجلس التعاون مستويات العام ٢٠١٩، حتى قبل الازدهار المرتقب في شهر نوفمبر على خلفية استضافة قطر لبطولة كأس العالم لكرة القدم.

إنتاج النفط ينخفض بالتزامن مع تعزيز القدرة الإنتاجية

بالتزامن مع تعزيز القدرة الإنتاجية

اتخذت مجموعة أوبك+ في أكتوبر قراراً يقضي بخفض إنتاج النفط للمرة الأولى منذ مايو ٢٠٢٠، ما يشير إلى البدء باعتماد استراتيجية جديدة لسوق النفط سيكون لها انعكاسات ملحوظة على الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط (كل الدول أعضاء في المجموعة باستثناء قطر)، وكذلك على الدول المستوردة.

ويأتي قرار خفض الإنتاج الذي صدر في أكتوبر بعد مرحلة استند خلالها السوق، وبشكل كبير، إلى تعافي الطلب في مرحلة ما بعد الجائحة، وكذلك إلى الأوضاع الجيوسياسية الناجمة عن الحرب في أوكرانيا. وخلال هذه الفترة، قامت مجموعة أوبك+ بخفض إنتاجها تدريجيًا وبصورة مطردة، حيث توقفت أحيانًا وبرزت بعض التغييرات الشهرية الطفيفة (إلى جانب خفض طوعي أكبر من جانب المملكة العربية السعودية مطلع العام ٢٠٢١) لكن الوجهة كانت واضحة. وأخيرًا، عادت حصص إنتاج المنظمة في أغسطس إلى خطها الأساس عند ٤٣,٨ مليون برميل يوميًا، على الرغم من أن الإنتاج الفعلي كان حوالي ٤٠,٢ مليونًا، نظرًا إلى قيود الإنتاج المتشددة التي فرضت على العديد من أعضائها من خارج المنطقة.

كانت خطوات التقليل التي اتخذتها المنظمة متوافمة إلى حد كبير مع الخطة التي تم الاتفاق عليها خلال اجتماع مجموعة أوبك+ في ٢١ يوليو ٢٠٢١، على الرغم من قيام المنظمة خفية بإسقاط بند واحد كان سريعه خطوط الأساس المخصصة لكل من الإمارات، والمملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق اعتبارًا من مايو ٢٠٢١. وأضيف هذا البند بعدما أشارت الإمارات إلى أن خطوط الأساس الأصلية، المستقاة من مستويات الإنتاج المسجلة في أكتوبر ٢٠١٨، لا تجسد بشكل مناسب زيادة إنتاجها بنحو ٤ ملايين برميل يوميًا، ما يعني أنها كانت تتحمل عبئًا أكبر نتيجة التخفيضات بالمقارنة مع الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة أوبك+.

هذا قد أدى ارتفاع الأسعار خلال العام الجاري إلى الحد من الزخم لتعديل الخطوط الأساس (كان سعر برميل النفط دون ٧٥ دولارًا عندما جرى التفاوض بشأن هذه المستويات في يوليو ٢٠٢١). لكن هذا الأمر لا يؤدي سوى إلى تأجيل الخطوة الصعبة إما اللازمة لإعادة تحديد خطوط الأساس. في هذا السياق، لا تزال الحصص المخصصة للإمارات دون قدرتها الإنتاجية بنسبة ٢٠٪، والأميركيان بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية حيث تكمن حصتها دون قدرتها الإنتاجية بنحو ١٠٪، في حين أن الحصص المخصصة لمعظم الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة أوبك+، ومن بينها الكويت، تكمن عند أو تتجاوز قدرتها الإنتاجية الحالية (انظر الرسم البياني).

تهديد اتفاق مجموعة أوبك+ لغاية ٢٠٢٣ استعدادًا لمواجهة الصدمة على مستوى الطلب

لم يتجاوز خفض الأولي للخصص في أكتوبر عبئة ١٠٠ ألف برميل يوميًا، حيث قابل زيادة بالقدر نفسه خلال سبتمبر، حيث اعتبر أصغر التعديلات الشهرية التي تجريها المنظمة منذ اعتماد حصص أوبك+ في يناير ٢٠١٧. أما التغيير الأكبر فيدخل حيز التنفيذ خلال الشهر الجاري، حيث تم خفض الحصص بواقع مليوني برميل يوميًا أي حوالي ٥٪. ومن المتوقع ألا يشكل خفض الفعلي إلا حوالي نصف هذه الأحجام تقريبًا لأن إنتاج بعض الدول الأعضاء في مجموعة أوبك+ من خارج مجلس التعاون كان يتجاوز مستويات الخصص الجديدة.

لقد كانت دول مجلس التعاون مستعدة لتحمل هذا العبء جزئيًا، إذ من المفترض أن يؤدي الارتفاع الفوري على صعيد الأسعار بالتعويض، وإلى حد كبير، عن الأحجام التي جرى خفضها (وأن تقوم التحويلات في السوق بدعم هذا المنحى). وكذلك لأن الاتفاق قام بتحديد ميثاق أوبك+ لعام سابع، علمًا بأنه كان يُفترض به أن ينقضي بحلول أواخر العام ٢٠٢٢. هذا ولا تزال توقعات أوبك، وكذلك توقعات الوكالة الدولية للطاقة وغيرها من المنظمات، تشير إلى نمو كبير على مستوى الطلب يتجاوز مليوني برميل يوميًا خلال العام ٢٠٢٣. لكن برزت بعض المخاوف حيال أن يكون التباطؤ الاقتصادي العالمي أسوأ حتى من أحدث التوقعات الأساسية التي صدرت عن صندوق النقد الدولي وأشارت إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٧٪، وبالتالي من شأن الإبقاء على الاتفاق أن يمنح المصدرين عددًا من الخيارات في حال حصول صدمة على مستوى الطلب. إلى ذلك، قد يعيد الاتفاق ٢٠٢٣ التذكير بما جرى خلال العام ٢٠٠٨، حين تخطت الأزمة المالية التوقعات وأدت إلى انحدار حاد في الأسعار خلال فصل الشتاء، بعد تسجيلها مستويات قياسية قبل بضعة أشهر فقط.

خطة زيادة القدرة تختلف من حيث الحجم والجدوى

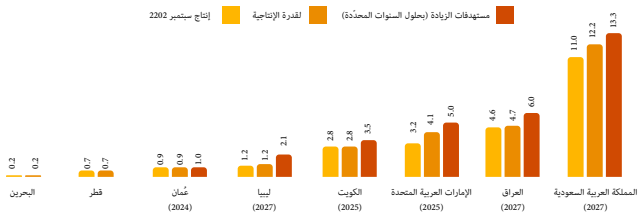
حتى في الوقت الذي تقوم فيه دول مجلس التعاون بخفض الإنتاج والبحث في اعتماد الخصص نفسها لعام آخر، فإنها تواصل الاستثمار بشكل كثيف في زيادة قدرتها الإنتاجية، ما يشير بشكل كبير إلى أنها لا تتوقع الإبقاء على الضوابط التي فرضتها مجموعة أوبك+ إلى أجل غير مسمى، وأن تشجع هذه الضوابط، طالما أنه يتم العمل بها، على إعادة تقييم مشاركة العبء في العام ٢٠٢٣، من خلال تعديل خطوط الأساس على سبيل المثال.

إن الإمارات تحرز التقدم الأكبر على صعيد الخطط الطموحة لزيادة القدرة الإنتاجية. وفي هذا الإطار، كانت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تخطط أساسًا لزيادة قدرتها الإنتاجية ما بين ٤ و٥ ملايين برميل يوميًا بحلول العام ٢٠٣٠، لكنها أحرزت تقدمًا سريعًا في الحقول الرئيسية مثل حقل زاكوم العلوي حيث قامت بتسيئة عقدين في مجال الحفر بقيمة ٣,٤ مليارات دولار في أغسطس. وأشارت تقارير إعلامية صدرت مؤخرًا إلى أنه تم رفع البيانات المستهدفة بخمسة أعوام إلى العام ٢٠٢٥. علاوة على ذلك، يُقال إنه يجري البحث حاليًا في تحديد مستوى مستهدف جديد للعام ٢٠٣٠ عند ٦ ملايين برميل يوميًا، أي حوالي نصف قدرتها الإنتاجية الحالية وضعف الحصص التي حددتها أوبك+. من جهتها، تعتزم المملكة

العربية السعودية رفع قدرتها الإنتاجية بواقع مليون برميل واحد يوميًا بحلول العام ٢٠٢٧، أي زيادة بنسبة ٢٩٪. كما كشفت دول أخرى عن مستويات مستهدفة أكثر طموحًا مثل الكويت التي ستسعى إلى رفع إنتاجها بواقع ٣,٥ ملايين برميل يوميًا (+٢٥٪) بحلول ٢٠٢٥، وليبيا بواقع ٢,١ مليون برميل يوميًا (+٧٥٪) بحلول ٢٠٢٧، والعراق بواقع ٦ ملايين برميل يوميًا (+٢٨٪) بحلول العام ٢٠٢٧ أيضًا (وربما وصولًا إلى ٨ ملايين برميل يوميًا بحلول ٢٠٢٨). يُذكر أن هذه الدول الثلاث تملك جميعها الاحتياطيات اللازمة لدعم خططها لزيادة قدرتها الإنتاجية، لكنها عجزت في الوقت نفسه عن تحقيق المستويات المستهدفة بشكل متكرر. فعلى سبيل المثال، حددت ليبيا المستوى المستهدف البالغ ٢,١ مليون برميل للعام ٢٠٢١، لكنها أخفقت في تحقيق مئتيها إذ أدت النزاعات إلى عرقلة الاستثمارات، ما يجعل إمكانية رفع القدرة الإنتاجية في دول أخرى أقل تأكيدًا بالمقارنة مع الإمارات والمملكة العربية السعودية.

من جهتها، لم تحدد عُمان أي مستهدفات وطنية رسمية على هذا الصعيد، لكن شركة تنمية نفط عُمان، المسؤولة عن ٨٠٪ من إنتاج الخام في السلطنة، تسعى إلى رفع إنتاجها من حوالي ٠,٦ مليون برميل يوميًا في الوقت الراهن إلى ٠,٧ مليون برميل يوميًا بحلول العام ٢٠٢٤. أما قطر فتركز على زيادة القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال، لكنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار على مستوى إنتاجها للخام عند حوالي ٠,٧ مليون برميل يوميًا، بعد مرحلة طويلة من التراجع المطرد. في الختام، لم تقم البحرين بنشر أي مستهدفات وطنية محددة، علمًا بأنها تركز في الوقت الراهن على المحافظة على مستويات إنتاجها الحالية من حقليها التقليديين. أما بالنسبة إلى العامل الذي لا يمكن التنبؤ به في هذا الإطار فيمكن في احتياطي النفط الصخري الذي جرى اكتشافه في العام ٢٠١٨، وفي حال تطوير هذه الاحتياطيات سترتفع القدرة الإنتاجية للبحرين بشكل ملحوظ، ومن الممكن أن تزيد عن الضعف. ومن المقرر أن تبدأ عمليات الإنتاج في العام ٢٠٢٣، لكن لم يتم حتى الساعة الإعلان عن أي موعد محدد.

إنتاج النفط الخام (بمليون برميل يوميًا)



المصدر: أوبك، والوكالة الدولية للطاقة، وشركات نفط وطنية

يمكن تحقيق عائدات من الاحتياطيات النفطية أثناء رحلة التحوّل التي يخوضها قطاع الطاقة

قد يبدو مستغربًا مدى تركيز الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط على زيادة قدرتها الإنتاجية بعد إنتاجها خلال الأعوام الماضية أحجامًا دون قدراتها الحالية إلى حد كبير، وفي وقت تأخذ فيه هذه الدول مسألة تحويل القطاع على محمل الجد بشكل متزايد، وتقوم بالاستثمار في موارد الطاقة المتجددة والهيدروجين (انظر تقريرنا الصادر في يوليو) والإعلان عن مستهدفات صفر انبعاثات الكربون.

يشير الأساس المنطقي إلى أنه حتى في حال اقتراب الطلب العالمي على النفط من ذروته وإمكانية بدء مساره التنافسي خلال النصف الثاني من العقد الجاري، تتمتع المنطقة بقدرة تنافسية عالية على صعيد التكاليف الإنتاجية من جهة، وكثافة انبعاث الكربون من جهة أخرى. وعليه، وبالتزامن مع تراجع الطلب العالمي، تبدو الفرصة -متاحة لزيادة الإنتاج في المنطقة، وتعزيز الحصص السوقية. يُذكر أن معظم الدول في المنطقة تتمتع بنسب إنتاج إلى احتياطي ستدوم عشرات السنين، لذلك من المنطقي تحقيق العائدات من هذه الموارد خلال مرحلة التحوّل التي يخوضها قطاع الطاقة. ويمكن في مرحلة تالية إعادة استثمار الإيرادات المتأتية من إنتاج النفط في موارد الطاقة المتجددة، ما يشير إلى أنها قد تساهم في تقليص الاستهلاك المحلي للموارد الهيدروكربونية وتصدير قسم أكبر من الإنتاج.

من المرجح أن يجعل ذلك إمكانية محافظة مجموعة أوبك+ على إجماع خلال العام ٢٠٢٣ أمرًا في غاية الصعوبة، نظرًا إلى أن المنتجين في منطقة الشرق الأوسط يبحثون عن وسيلة للحفاظ على الأدوات التي تساعد على إدارة توازن النفط العالمي بالتزامن مع إتاحة الفرص لزيادة إنتاجهم بما يتماشى مع قدراتهم الحالية والمستقبلية.

منطقة الشرق الأوسط ليست محصنة تجاه الأزمات العالمية

يؤثر التباطؤ العالمي الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم والفائدة في دول الشرق الأوسط، وذلك إلى جانب الأثر المحتمل الذي قد يخلفه في الأسواق النفطية. ولا شك في أن الدول المستوردة للنفط مثل مصر، ولبنان، والأردن هي الأكثر تأثراً بهذا التباطؤ، إذ أنها تواجه عجزاً مزدوجاً شديداً وتتطلع إلى صندوق النقد الدولي، ودول مجلس التعاون الخليجي، وغيرها من الجهات المانحة بحثاً عن دعم على مستوى التمويل.

في المقابل، تحظى الدول المصدرة للنفط بدعم من أرباح التصدير، ما يشير إلى أن حساباتها الجارية متينة للغاية، وتحقق معظمها فوائض مالية ضخمة. في هذا السياق، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشكل الفائض المجموع الحالي لدول مجلس التعاون 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، وأن يستحوذ التوازن المالي على 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على أن تحافظ جميع دول مجلس التعاون على الفوائض الحالية لغاية العام 2027، ومن المتوقع أن تحافظ جميعها باستثناء البحرين، على هذه الفوائض المالية. لكن دول مجلس التعاون لا تزال تشهد معدلات تضخم مرتفعة، إلى جانب معدلات فائدة تواصل مسارها التصاعدي ما من شأنه يقيد نمو القطاع غير النفطي والائتمان.

معدلات التضخم تبلغ أعلى مستوياتها منذ 11 عاماً

تشهد معدلات التضخم في دول مجلس التعاون ارتفاعاً مطرداً منذ منتصف العام 2021، حيث سجلت أعلى مستوياتها منذ 11 عاماً في يوليو 2022 عند 4.5٪. إذا ما استثنينا أثر التغييرات المرتبطة بنظام ضريبة القيمة المضافة (لا سيما البدء بتطبيق نظام ضريبة القيمة في المملكة العربية السعودية والإمارات في يناير 2018، ومن ثم رفعها ثلاث مرات في المملكة في يوليو 2020)، وجدنا أن هذا المنحى التصاعدي قد انطلق مطلع العام 2019، حين تراجع معدل الانكماش الإقليمي إلى مستوى منخفض بلغ -2.4٪ على أساس سنوي، باستثناء انخفاض طفيف سُجل عند بداية جائحة فيروس كورونا.

معدلات التضخم في دول مجلس التعاون (على أساس سنوي)



المصدر: الوكالات الوطنية للإحصاء وتحليلات شركة في دبليو سي لقياس الدول حسب الناتج المحلي الإجمالي، وإصدار التقديرات المتعلقة بـ دولة الإمارات من خلال تطبيق توجيات دي على السلة الاتحادية

شهدت معدلات التضخم في دول مجلس التعاون تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4٪ في أغسطس، أقل من نصف مستوى العديد من الدول الغربية. ومع ذلك، فإن قطر تشهد طفرة قصيرة الأجل، لا سيما في الإمارات، في الفترة التي تسبق كأس العالم، عندما شهد التضخم ارتفاعاً في سبتمبر إلى 6.0٪. وفي هذا الإطار، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل معدل التضخم في المتوسط 3.7٪ خلال العام 2023 وأن يتراجع إلى 2.7٪ عام 2024، على أن يبقى على حاله على مقربة من 2٪ بين العامين 2024 و 2027 حول دول مجلس التعاون الخليجي.

كما ناقشنا في تقريرنا لشهر مارس، تختلف العوامل التي تقود عجلة التضخم بين دولة وأخرى، ولا يزال هذا الاختلاف قائماً هذا العام. فقد شهدت جميع الدول مساهمة ملحوظة من أسعار المواد الغذائية (حيث ارتفعت بين 4٪ في المملكة العربية السعودية و 10.4٪ في البحرين في أغسطس)، لكنه كان للعوامل المحلية والقيم الترحيحية المتنوعة التي تدرج ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلك أثر كبير. وبالنسبة إلى الأسعار في قطاع المواصلات، فقد علت بشكل حاد في الإمارات فقط، في حين تدهورت الدول الأخرى سقفاً لأسعار الوقود. أما بالنسبة إلى قطاع الترفيه، الذي يشمل تكلفة الرحلات وتذاكر السفر أثناء الإجازات، فكان محصوراً بقطر ودي فقط. هذا وطرح التضخم الذي شهده قطاع السياحة في البحرين مشكلة بشكل رئيسي، لكنه اعتُبر من بين النتائج الإيجابية التي نتجت عن تعافي قطاع السياحة. من جهته، اختلف أثر الإجازات من دولة إلى أخرى حيث تراجعت أسعار الإجازات بشكل طفيف في البحرين فيما سجلت ارتفاعاً بنسبة 11٪ على أساس سنوي في قطر خلال سبتمبر، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع الطلب المؤقت على الإجازات المتعلقة بالسكن والإجازات في موسم كأس العالم. في غضون ذلك، ساهم الدولار الأمريكي الذي ازداد قوة في التخفيف من وطأة التضخم المستورد بالنسبة إلى دول مجلس التعاون.

ارتفاعات معدلات الفائدة تتماشى مع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة

تقوم دول مجلس التعاون ربط عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي، وعليه تجد هذه الدول نفسها مضطرة، وإلى حد كبير، إلى محاكاة عمليات رفع معدلات الفائدة الأمريكية. ومنذ مطلع العام 2022، تماشى هذه المعدلات مع الاحتياطي الفيدرالي حيث عمد إلى رفع المعدلات أربع مرات حيث وصل المجموع إلى 3.0 نقطة أساسية. أما الاستثناء الوحيد فهو دولة الكويت التي تتمتع بدرجة مرونة أكبر بقليل نظراً إلى ربط عملتها بسلة من العملات وبدأت الدورة بمعدلات أكثر ارتفاعاً إلى حد كبير، لذلك على الرغم من رفعها المعدلات بواقع النصف مقارنةً بالاحتياطي الفيدرالي، يمكن معدل الفائدة الأساسي البالغة نسبته 3٪ دون المجموع بواقع 2.5 نقطة أساسية فقط. هذا ومن المرجح أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي برفع المعدلات بواقع 0.75 نقطة أساسية مطلع نوفمبر، حيث ستقوم دول مجلس التعاون بالمثل مرة أخرى.

معدلات فائدة السياسة النقدية الرئيسية



المصدر: البنوك المركزية

من المستبعد أن تساهم عمليات رفع المعدلات في الحد من وطأة التضخم في المنطقة، الذي يكمن دون المستويات المسجلة في الولايات المتحدة إلى حد كبير، على أن يشهد اعتدالاً من دون الحاجة إلى أي تدخل تقدي. لكن تبرز بعض المخاوف حيال ألا تكون المعدلات الأكثر ارتفاعاً مناسبة في هذه المرحلة من دورات حياة الأعمال في دول مجلس التعاون وأن تؤدي ربما إلى تقليص الإقراض وبالتالي النمو في وقت تتطلع فيه هذه الدول إلى تعزيز الاستثمار لتنوع اقتصادياتها غير النفطية، على الرغم من أن الازدهار الاقتصادي الذي شهده العالم بين العامين 2005 و 2008 أظهر أن سيناريو الجمع ما بين ارتفاع المعدلات والنمو المتين في القطاع غير النفطي لا يزال على الأقل ممكناً في دول مجلس التعاون.

المؤشرات الاستباقية تشير إلى نمو متين في القطاع غير النفطي

برزت المؤشرات على تسجيل نمو متين منذ مطلع العام 2022، حتى في ظل ارتفاع المعدلات. وفي هذا الإطار، علا النمو الفعلي في القطاع غير النفطي خلال الربع الثاني في ثلاث من دول مجلس التعاون الأربع التي كشفت عن بياناتها للربع الثاني، حيث ارتفع إلى 9.0٪ على أساس سنوي في البحرين و 9.7٪ على أساس سنوي في قطر. كما حققت المؤشرات الاستباقية على غرار مؤشرات مديري المشتريات نتائج إيجابية جداً، حيث سجلت المؤشرات في دبي أعلى مستوياتها في ثلاث سنوات عند 57.7 نقطة في أغسطس، رغم تراجع جميع مؤشرات مديري المشتريات في سبتمبر.

تتمتع البنوك في المنطقة بمكانة متينة، وسط قلّة المؤشرات الدالة على القروض المتعثرة في وقت تؤدي فيه معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعاً إلى تحسين صافي هوامش الفوائد. وعليه، تُعتبر البنوك في موقع مناسب يخولها مواصلة عمليات الإقراض. كما تملك الحكومات في دول مجلس التعاون فائضاً كبيراً في الميزانية العامة بفضل ارتفاع الإيرادات النفطية التي يمكن استخدامها لدعم اقتصادياتها من خلال تقديم الإعانات والإنفاق. وبحسب ميزانية المملكة العربية السعودية للعام 2023، تعززت المملكة رفع الحصة المخصصة للإنفاق بنسبة 18٪ بالمقارنة مع توقعاتها السابقة. أما بالنسبة إلى المبادرات الحكومية فتشمل تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي قد تشكل محركاً للنمو وتساهم في توليد فرص عمل. في هذا الإطار، يستعد بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودي لمنح قروض بشروط ميسرة، في الوقت الذي أطلقت فيه وزارة الاقتصاد في الإمارات المرحلة الثانية من برنامج موطن لزيادة الأعمال لتطوير الشركات الناشئة.

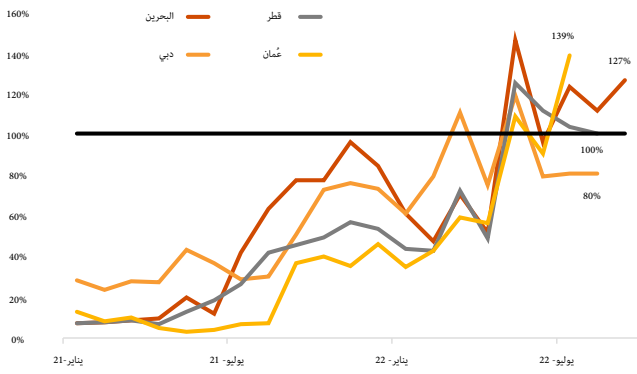
من المرجح أن يصطدم هذا المسار ببعض العقبات. فقد يشهد قطاع البناء في قطر وأقسام أخرى من الاقتصاد غير النفطي تراجعاً بالتزامن مع اختتام بطولة كأس العالم في كرة القدم، على أن يبلغ سوق العقارات المميز في دبي ذروته في نهاية المطاف. مع ذلك، تكسي الآفاق الواسعة النطاق في المنطقة طابعاً أكثر إيجابية بالمقارنة مع الاقتصادات الغربية وغيرها من الاقتصادات التي ستكون على شفير الركود مع الاقتراب من العام 2023. وأشارت توقعات صندوق النقد الدولي حول نمو الناتج المحلي الإجمالي الصادرة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر إلى زيادة صافية بواقع 0.2 نقطة مئوية في دول مجلس التعاون عموماً إلى 3.7٪ في وقت تمت مراجعته إلى انخفاض في معظم الدول حول العالم.

البيانات والتوقعات: تشرين الثاني ٢٠٢٢

الميزان المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	معدل التضخم (% على أساس سنوي)			نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (% على أساس سنوي)			حصة الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٢٢		
	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	أغسطس ٢٢	توقعات ٢٠٢٢	توقعات ٢٠٢٣	الربع الثاني ٢٢	أسعار الصرف تعادل القدرة الشرائية في السوق	أسعار الصرف السائدة في السوق	
الشرق الأوسط	٤,١	٥,٣	٤,٤	٤,٧	٧,١	٣,٩	٦,٢	١٠٠%	١٠٠%
دول مجلس التعاون	٦,٠	٧,٣	٢,٧	٣,٧	٤,٣	٣,٦	٦,٤	٧٠,٣%	٥٩,١%
المملكة العربية السعودية	٣,٩	٥,٥	٢,٢	٢,٧	٣,٠	٢,٧	٧,٦	٢٤,٣%	٢٢,٥%
الإمارات العربية المتحدة	٤,٩	٧,٧	٣,٦	٥,٢	٧,٠	٤,٢	٥,١	١٧,١%	١٣,١%
قطر	١٦,٠	١٢,٥	٣,٣	٤,٥	٥,٠	٢,٤	٣,٤	٧,٥%	٤,٩%
الكويت	١٤,١	١٤,١	٢,٤	٤,٣	٤,٢	٢,٦	٨,٧	٦,٢%	٤,٠%
عُمان	٢,٣	٥,٥	١,٩	٣,١	٢,٦	٤,١	٤,٤	٣,٧%	٣,١%
البحرين	٦,٠	٤,٧	٣,٤	٣,٥	٣,٩	٣,٠	٣,٤	١,٥%	١,٤%
الدول من خارج مجلس التعاون	٠,٤	٠,٦	٨,٣	٧,٢	١٣,٧	٤,٧	٥,٩	٢٩,٧%	٤٠,٩%
مصر	٧,٤	٦,٢	١٢,٠	٨,٥	١٤,٦	٤,٤	٦,٦	١٥,٩%	٢٦,٨%
العراق	٩,٢	١١,١	٤,٥	٦,٥	٥,٤	٤,٠	٩,٣	٩,٦%	٨,٥%
الأردن	٦,٦	٥,٩	٣,٠	٣,٨	٥,٤	٢,٧	٢,٤	١,٦%	٢,٠%
ليبيا	٢٢,١	١٥,٨	٤,٠	٥,٥	٥,٠	١٧,٩	١٨,٥	١,٤%	٢,١%
لبنان	-	-	-	-	١٦٢,٠	-	-	٠,٦%	١,٣%
الأراضي الفلسطينية	٣,١	٣,٥	٣,٤	٤,٩	٣,٢	٣,٥	٤,٠	٠,٥%	٠,٤%

المصادر: تحليلات شركة بي دبليو سي، والهيئات الوطنية للإحصاء، وتوقعات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٢). * تم إعداد تقديرات معدلات التضخم في الإمارات استناداً إلى توقعات دبي وسلة القيم الترجيحية الوطنية نظراً إلى عدم صدور أي بيانات وطنية شهرية للعام ٢٠٢٢ حتى الساعة. إن تقديرات العراق هي لشهر يوليو وتقديرات ليبيا لشهر يونيو. ملاحظات: يتم تعريف منطقة الشرق الأوسط هنا وفقاً لتغطية الأعمال الخاصة بشركة بي دبليو سي (التي تستثني الدول غير العربية، وسوريا، واليمن).

عدد السياح الوافدين (% من الشهر نفسه في ٢٠١٩)



المصدر: الوكالات الوطنية للإحصاء، وتحليلات شركة بي دبليو سي؛ ملاحظة: البيانات الشهرية للعام ٢٠٢٢ ليست متوفرة بعد لكل من المملكة العربية السعودية والكويت.

الرسم البياني للربع المحدد

تجاوز عدد الزوار الوافدين إلى البحرين، وقطر، ودبي، وعُمان في مايو ٢٠٢٢ العدد المسجل خلال الشهر نفسه من العام ٢٠١٩ وذلك للمرة الأولى منذ بدء الجائحة (مع العلم بأنه سبق لدبي أن تخطت هذا المستوى في شهر مارس بالتزامن مع اختتام فعاليات إكسبو دبي). لكن الأرقام لشهر مايو اعتُبرت مضخمة بسبب عيد الفطر حيث قام العديد من السعوديين بزيارة الدول المجاورة، وتلى ذلك تراجعاً في الأعداد خلال يونيو. وعلى الرغم من ذلك، استقبلت معظم هذه الدول خلال الربع الثالث عدداً أكبر من السياح بالمقارنة مع ٢٠١٩. أما دبي فشكّلت الاستثناء الوحيد حيث لم يسجل عدد الزوار في المتوسط إلا ٨٠% من الأعداد التي حققتها في ٢٠١٩ بين شهري يونيو وأغسطس، أي أقل من المتوسط الذي سجلته خلال القسم الأول من العام. وقد تكون موجة متحوّر أوميكرون من فيروس كورونا من بين العوامل التي ساهمت في هذا المنحى، حيث بلغت الأعداد ذروتها في الإمارات لتعود وتراجع بعد ذلك. غير أن بعض المؤشرات الأخرى، مثل مكثف السياحة ضمن مؤشر مديري المشتريات لدبي، تدل على زخم قوي في القطاع. ومن شأن بطولة كأس العالم لكرة القدم التي ستطلق في ٢٠ نوفمبر أن توفر بعض الزخم ليس لقطر فحسب، التي ستستضيف خلال شهر واحد فقط الأعداد التي تستقبلها عادةً خلال ستة أشهر وفي ظل تسجيل مستويات مرتفعة من الإنفاق قبل وصول الزوار، بل سيطلق هذا الزخم كلاً من دبي، وعُمان، والمملكة العربية السعودية التي ستستضيف بعض المشجعين. ومن المستبعد أن تحصد البحرين أي منافع ملموسة نظراً إلى عدم توفر رحلات مباشرة بين البحرين وقطر حتى الساعة.

تواصل معنا



Hani Ashkar
Middle East Senior Partner
E: hani.ashkar@pwc.com



Stephen Anderson
Middle East Strategy and
Markets Leader
E: stephen.x.anderson@pwc.com



Richard Boxshall
Middle East Chief Economist
E: boxshall.richard@pwc.com

Our purpose at PwC is to solve important problems and to build trust. As our region's massive and fast transformation accelerates, and we digitize, decarbonize, localize, privatize and modernize, our community of solvers come together to develop human led, technology powered solutions to deliver sustained outcomes and trust. It all adds up to The New Equation.

Established in the Middle East for 40 years, PwC has 22 offices across 12 countries. As a community of solvers, with 8,000 people across the region, we bring the right combination of people, technology and expert capabilities from Strategy, through Advisory and Consulting to Tax and Assurance Services, to solve the region's most pressing challenges.

This publication has been prepared for general guidance on matters of interest only and does not constitute professional advice. You should not act upon the information contained in this publication without obtaining specific professional advice. No representation or warranty (express or implied) is given as to the accuracy or completeness of the information contained in this publication, and, to the extent permitted by law, PricewaterhouseCoopers LLP, its members, employees and agents do not accept or assume any liability, responsibility or duty of care for any consequences of you or anyone else acting, or refraining to act, in reliance on the information contained in this publication or for any decision based on it.

© 2022 PwC. All rights reserved. PwC refers to the PwC network and/or one or more of its member firms, each of which is a separate legal entity. Please see www.pwc.com/structure for further details.